بسم الله الرحمن الرحيم

صندوق الزكاة في لبنان
ومكافحة الفقر

إعداد: د. مروان قباني
مدير عام صندوق الزكاة في لبنان

تمهيد:

يكاد يجمع كل من بحث قديماً وحديثاً في الزكاة ودورها في المجتمع المسلم على أن هذه الفريضة الربانية تمثل عاملاً أساسياً في مكافحة الفقر، فمن حيث القيمة فهي واجبة في كل أنواع المال (١)، من حاصلات زراعية إلى ثروة حيوانية وصناعية، كما تشمل الثروة التجارية من سلع أو نقد. من هذه الشمولية في الوجوب تتكون حصيلة كبيرة يمكن أن تلبي حاجات متنوعة وعديدة.

كما أن الزكاة من حيث مصارفها المحددة شرعاً (٢) نجد أن الفقراء والمساكين بشتى أسباب عوزهم يحتلون المرتبة الأولى فيمن ينبغي أن تنفق الزكاة إليهم.

وهي أيضاً من حيث منهجية الصرف إلى الفقراء والمساكين يرد التأكيد على ضرورة إغناء الفقراء عند إعطائهم حصتهم منها (٣)، وهذه قاعدة أساسية ينبغي الالتزام بها عند التوزيع مما يساعد هذه الشريحة على تحسين أحوالها.

ولكن هذه الصورة الزاهية للزكاة لا يمكن أن تتحقق بمفردها إذ إن هذه القضية ترتبط ارتباطاً وثيقاً برؤية الإسلام في تنظيمه الاجتماعي والاقتصادي لرسم صورة المجتمع المسلم الذي عليه في الأصل أن يعمل على زيادة الإنتاج وتقليل عدد الفقراء، والذي تشكل الزكاة فيه آلية محددة.

فالعمل مثلاً هو السلاح الأول لمحاربة الفقر (٤) إضافة إلى قواعد منع الاحتكار والربا والاستغلال وغير ذلك مما يعد آليات فعالة في ضبط إيقاع التوزيع العادل في المجتمع.

ثم تأتي الزكاة بعد ذلك بحصيلتها الكبيرة نسبياً وإلزاميتها على كل صاحب مال مكلف لتكون أداة مساندة في مكافحة الفقر، عدا ما تملكه الدولة أو تديره من إمكانات مالية، للفقراء فيها حصة كبرى مثل أملاك الدولة والحبوس وكذا خمس الغنائم ومال الفيء والخراج وسائر أنواع الضرائب، حيث وردت النصوص التشريعية لتذكر حقاً للفقراء والمعوزين فيها وذلك بقوله تعالى: * **واعلموا أنما غنتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل*** (٥)، وقوله تعالى: * **ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم*** (٦).

أردت من هذا التمهيد التأكيد من خلال بحثنا حول تجارب واقعية معاصرة للزكاة على أن القدرة الفعلية للزكاة في مكافحة الفقر ترتبط بشروط أساسية تساعد على تكوين تلك الحصيلة المؤملة تكمن في:

١- شمولية الزكاة لسائر أنواع الأموال.

٢- إلزام جميع المكلفين بها، فهي ليست صدقة تطوعية بل فرض وركن من أركان الإسلام كما ورد في العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة.

٣- وجود الهيئة الموحدة في كل مجتمع (بيت مال المسلمين) الذي يقوم بعملية تنظيم الزكاة جمعاً وإنفاقاً.

ذلك أن التطبيق الجاري في معظم المجتمعات الإسلامية لتنظيم الزكاة والذي لا يعود إلى أكثر من خمس وعشرين عاماً ماضية، ما زال يحبو في بداية تحقيق الدور المطلوب من الزكاة. وما حصل حتى الآن وإن كان يشكل خطوات حميدة من حيث إحياء نظام الزكاة في النفوس والإشارة إلى أهمية ووضع أسس التنظيم المؤسسي لها، فإن ذلك لا يعني أن الزكاة قد طبقت بكامل صورتها وأنها قد حققت غايتها، فشروط التطبيق بمجملها والتي تؤهل هذا النظام لأداء دوره ما زالت بعيدة عن الواقع في تلك المجتمعات، ولم تتحول الزكاة بعد إلى هم عام للمجتمع المسلم، كما أن الجهد المبذول بها لا يوازي ما يقدم إلى سائر الفرائض والأركان، مما يعني أن المكلفين بالزكاة وبشكل عام ما زالوا مساهمين في تحجيم هذه الفريضة الربانية وفي التقليل من فاعلية التشريع المالي الإسلامي ومن تشويه الصورة الزاهية المرجوة من الزكاة (٧).

تجربة صندوق الزكاة في لبنان:

تجربة صندوق الزكاة في لبنان في إحياء هذه الفريضة تجربة لها خصوصيتها، كما أنها فريدة في تطبيقها وحركتها عن بقية التجارب في البلدان العربية، تبعاً للواقع اللبناني، ويمكن فهم أبعاد هذه التجربة من إدراك طبيعة التركيبة اللبنانية.

إن لبنان – كما هو معلوم – بلد تتعدد فيه الأديان والطوائف والمذاهب، وتتشابك فيه الأفكار والمعتقدات. وهو ينتشر على مساحة تبلغ ١٠.٤٥٢كلم٢، كما أن سكانه الذين لا يتجاوزون الأربعة ملايين نسمة ومنهم حوالي ٣٠٠ ألف فلسطيني (٨) يتوزعون على ثماني عشرة طائفة من المسلمين والمسيحيين. ويفتقد لبنان إلى إحصاء دقيق حول سكانه وتوزيعهم المناطقي والطائفي إذ أنه لم يجر في البلاد إلا إحصاء سكاني واحد عام ١٩٣٢م أيام الانتداب الفرنسي. وهذه الطوائف تتمتع كل منها بوجود مدني إلى جانب مرجعيته الدينية، وهذا ما يتمثل بقانون خاص للأحوال الشخصية، إضافة إلى المدارس والجامعات والمؤسسات الاجتماعية والرياضية والكشفية مع شعارات خاصة وأعلام.

هذا التنوع الطائفي ألجأ المشرع اللبناني إلى الإقرار بأن لكل طائفة دينية حريتها في إدارة شؤونها الوقفية والدينية من خلال مرجعياتها الدينية بما لا يتناقض مع الانتظام العام. وينظم المرسوم الإشتراعي رقم ١٨ لعام ١٩٥٥م قضايا مؤسسة الإفتاء والأوقاف الإسلامية الذي ينص في مادته الأولى على ما يلي:

" **المسلمون السنيون مستقلون استقلالاً تاماً في شؤونهم الدينية وأوقافهم الخيرية يتولون تشريع أنظمتها وإدارتها بأنفسهم طبقاً لأحكام الشريعة الغراء والقوانين والأنظمة المستمدة منها بواسطة ممثلين منهم...**".

بدأت الدعوة إلى تنظيم الزكاة في لبنان بوقت مبكر، ففي مطلع الأربعينيات من القرن الميلادي العشرين رفع عدد من الجميعات الإسلامية لواء الدعوة إلى إنشاء مؤسسة للزكاة، وركز علماء الدين وخطباء المساجد دعوتهم لإثارة هذه القضية التي لم تجد وقتها مجالاً للتنفيذ.

ومع تسلم المفتي الراحل الشيخ حسن خالد – رحمه الله – مهام الإفتاء أواخر عام ١٩٦٦م قام المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى – الذي له صلاحية وضع الأنظمة للشؤون الدينية والوقفية – بإيجاد الإطار القانوني لمؤسسة الزكاة بإضافة فقرة على المادة ٣ من المرسوم ٥٥/١٨ نصت على:

" **ينشأ لدى مفتي الجمهورية صندوق مستقل تحدد إدارته وموارده وطرق الإنفاق منه بنظام خاص يضعه المجلس الشرعي الأعلى. غاية هذا الصندوق المساهمة في رفع مستوى المسلمين الديني والثقافي والاجتماعي والصحي** ".

انطلاقاً من هذا النص وضع المجلس الشرعي النظام الأساسي والداخلي " للصندوق المستقل لبيت مال المسلمين " عام ١٩٧٧م، إلا أنه لم يجر تطبيقه على أرض الواقع لأسباب عديدة لا مجال لبحثها هنا.

وفي بداية عام ١٩٨٤م ونتيجة لاقتراح عدد كبير من الشباب المسلم أصدر مفتي الجمهورية – رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى – قراراً بإنشاء (صندوق الزكاة) وشكل له لجنة من مجموعة من رجال الخير المتطوعين كلفت بإدارته، حيث كانت مهمته إحياء فريضة الزكاة في لبنان والقيام بجمعها وإنفاقها حسب أصولها الشرعية.

ومما يجدر بالذكر أن ذلك العام والذي قبله كان تاريخ إنشاء عدد من مؤسسات الزكاة في العالم العربي والإسلامي دون اتفاق مسبق، مما يعني أن هموم المسلمين واحدة في كافة المناطق.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يوجد في لبنان عدد من المؤسسات الاجتماعية الإسلامية التي تقدم خدمات لقطاعات معينة كالأيتام والعجزة والمعوقين، وهي تقوم بجمع أموال الزكاة والصدقات، وتدعو إلى العمل الخيري بصرف النظر عن الزكاة وأحكامها، لذلك لا تعتبر هذه المؤسسات نفسها مؤسسات زكوية وإن كانت تستفيد من أموال الزكاة.

انطلق صندوق الزكاة بعد صدور قرار إنشائه من نقطة الصفر يتلمس الخطى التنظيمية لمهمته ووضع أهدافاً أساسية له تمثلت في:

١- إحياء فريضة الزكاة في نفوس المسلمين في لبنان ونشر الوعي بها وبآثارها.
٢- المساهمة في التخفيف من المعاناة التي يعيشها المسلمون منذ عهود، اجتماعياً وصحياً وتنموياً.
٣- المساهمة في التخفيف من آثار التضخم الاقتصادي الذي عانى منه لبنان وأوقع نسبة كبيرة من سكان البلاد فريسة البؤس والحرمان.

اعتمد صندوق الزكاة في بداية الأمر على جهود العمل التطوعي، ولكن هذا لم يمنع بمرور الوقت من إنشاء إدارة متخصصة، وضع لها نظام مالي بتاريخ ١٩٨٤/٤/٦م، ونظام داخلي بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٩م، واستعملت الوسائل الحديثة في برمجة المعلومات والحسابات المالية، والتدقيق والمراقبة، وأساليب التحقق من الحاجة مع ملفات وافية عن أوضاع كل مستفيد إضافة إلى مرونة العمل الإداري في استقبال أموال الزكاة وتوزيعها على المستحقين.

انحصر نشاط جمع الزكاة من العاصمة بيروت، علماً أن التوزيع شمل أغلب المناطق اللبنانية، واستطاع الصندوق عقد صلات مع بعض الجاليات اللبنانية المنتشرة في عدد من البلدان إضافة إلى علاقات وثيقة مع العديد من بيوت وصناديق الزكاة في البلاد العربية.

ومن ناحية أخرى قامت إدارة الإفتاء المحلي في محافظة البقاع وصيدا بإنشاء صندوق للزكاة لديها، كما تم وضع اقتراح قُدِّم إلى المجلس الإسلامي الأعلى بإنشاء صندوق للزكاة بإدارة مركزية في بيروت مع فروع في المناطق، جرى التصديق على بعض مواده وما زال قيد الدراسة في المجلس.

خلال تلك المدة التي بلغت حتى تاريخه العشرين عاماً وضعت إدارة الصندوق خطة إعلامية تنفذها في شهر رمضان بكثافة وتتوزع على المناسبات الإسلامية بهدف الوصول إلى أكبر عدد من المسلمين لنشر الوعي بالزكاة وأحكامها، إضافة إلى أن التقديمات للمستفيدين كانت ضمن برنامج متنوع يشمل المساعدات المالية الدائمة أو المؤقتة والمساعدات المرضية والاستشفائية والقروض الإنتاجية الحسنة وبرنامج توزيع البقرة الحلوب في المناطق الريفية إلى نطاق واسع من المساعدات تقع ضمن عدد من مصارف الزكاة المحددة شرعاً.

وفيما يلي جدول عن أعداد المستفيدين من بعض برامج صندوق الزكاة في السنوات الثماني الأخيرة:

	١٩٩٦م	١٩٩٧م	١٩٩٨م	١٩٩٩م	٢٠٠٠م	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م
الصرف الشهري	٢١٥٣	٢١٢٠	١٧٨٧	١٦٧٥	١٥٨٠	١٣٠١	١١٨١	١١١٩
مساعدات مرة واحدة	١٨٠٠	١٦٥٧	٢٨٨٧	٣٤٩٠	١٨٥٩	٥٤٣٥	٥٣٣٥	٦١٣٥
مساعدات مدرسية	١٠٧٩	٦٠١٨	٦٠٢١	٦٤٢٠	٦٣٥١	٦٢٣٠	٧٤٥٣	٧٥٤١
طلبة العلم	٢٣٧	٢٦٨	١٩٣	٤٣٢	١٦٣	٢٢٨	٢٥٦	١٢١
كفالة الأيتام	٧٣٥	٨٩٣	١٠٣٦	٩٦٤	٨٢١	٨٨٤	١٠٧٢	١١٨٧
إفطار صائم	٢١٦٦	٣٧٥١	٣٨٣٢	٤٣٦٧	٥٠٥٥	٦٠٠٣	٦٠٤٣	٧٢٥٠
الكسوة	٥٥٦٥	٩٧٩٦	٩٩٤١	٩٨٣٥	٩٨٦٥	٩٩٠١	٩٠٠١	٩٠٤٣
إنتاجية	٢٢	٣٥	٤١	٤٨	٧٧	٣٠	١٨	١٣
لحوم الأضاحي		٣١٢٠	٢٣٢٠	٢٤٥٧	٢٢٢١	٢٥١٠	٣٣٤٠	٢٦٠١٠
البقرة الحلوب				٣٢	٨	٢٢	١٧	١٣
مساعدات عينية		٢٦٠٩	٢٢٠٠	٤٣٥٣	٤٥٣٠	٤٨٣٦	٥٢١٠	٥٢٣٣

إيجابيات التطبيق:

يمكن بعد مرور عقدين من الزمن على إنشاء صندوق الزكاة في لبنان القول أن لتجربته إيجابيات تمثلت في:

- تفعيل فريضة الزكاة في المجتمع المسلم من ناحية حرص عدد من المسلمين على التقيد بأداء زكاة أموالهم حسب أصولها الشرعية في الاحتساب، بعد أن كان الأغلب منهم يؤدي زكاته على شكل تبرع عام دون معرفة بالأنصبة والنسب المتوجبة.
- تفهم كثير من مؤدي الزكاة أهمية العمل المؤسسي في هذه الفريضة فيما يهدف إلى تحسين أهميتها، بعد أن مر زمن اعتاد الناس فيه على التطبيق الفردي.
- تمكنت إدارة الصندوق من خلال عملها الإعلامي المنوع والاتصال المباشر بالناس، من طرح الموضوع كقضية تهم المجتمع في لبنان، وقد ظهر هذا من خلال دراسات جامعية تناولت تطبيق الفريضة في لبنان.
- تلبية حاجات أعداد واسعة من الفئات المعوزة، والتي لا تجد غايتها في مؤسسات الخدمة الاجتماعية المتخصصة.
- إشعار شرائح عديدة من المعوزين الطارئين أن هناك مؤسسة يمكن اللجوء إليها في حال الضرورة، الأمر الذي يعكس ارتياحاً نفسياً وخصوصاً لدى الفئات التي أصيبت بالكوارث الطبيعية في لبنان مثل الفيضانات وجرف التربة وغيرها.
- إعانة عدد لا بأس به من العائلات لاكتساب رزقها من خلال تنفيذ مشاريع إنتاجية صغيرة مولها الصندوق من برنامج القرض الحسن، وإن كانت النتائج أقل من المتوقع بسبب الظروف الاقتصادية في لبنان.
- إعانة الكثير من المرضى في تسديد فواتير استشفائهم، نظراً لكون ارتفاع تكاليف الاستشفاء تمثل هماً كبيراً لدى المواطنين في لبنان.
- إعانة أعداد من الفلسطينيين صحياً واجتماعياً، وهم فئة من سكان لبنان تعاني أشد المعاناة في كافة الأمور الحياتية لعدم وجود المؤسسات الكافلة لهم.

سلبيات ومعوقات التطبيق:

التي تمثلت في:

- نظراً لاستقلالية كل طائفة في إدارة شؤونها الدينية فإن فريضة الزكاة لا تحظى بدعم حكومي يتمثل في إيجاد قوانين خاصة بها لتعطيها الدفع القوي من جهة، وعدم رعايتها من جهة أخرى بعدم حسمها من وعاء ضرائب الدخل، فيضطر التاجر مثلاً الذي يؤدي زكاة ماله من خلال عروض تجارته أن يؤدي عنها ضريبة القيمة المضافة TVA مما يعتبر سداً لمنافذ الخير.

- إن الطبقة الموسرة في لبنان من كبار التجار والصناعيين تؤدي النذر القليل من زكاة أموالها في الأغلب وتكتفي بمجرد الصدقات المتناثرة.
- تتصدى كثير من المؤسسات الأهلية للخدمة الاجتماعية للحصول على زكاة من المكلفين مع أنها في الأصل ينبغي أن تقوم على فكرة الإحباس، وهذا ما يفتت حصيلة الزكاة ويضعف أثرها، علاوة على أن أغلب هذه المؤسسات تكرر ما يفعله الآخرون.
- الخلط لدى الكثيرين ما بين الزكاة المفروضة والصدقة التطوعية والاكتفاء بمجرد العمل الخيري، وذلك نظراً لضعف الثقافة الإسلامية عموماً بين المسلمين بناءً على ضعف التعليم الديني في المدارس.
- انحصار أموال الزكاة في الثروة النقدية وبعض العينيات وغياب زكاة الزروع والثمار والأنعام وغيرها من أبواب الزكاة.
- ارتفاع تكاليف المعيشة في لبنان وخوف الناس من المستقبل لقلة الضمانات المعيشية في الشيخوخة والتعليم والصحة، وتحول أغلب الطبقة الوسطى إلى الطبقة المعوزة، مما سبب الإحجام عن أداء الزكاة لمن يملك الحد الأدنى من النصاب الشرعي وبالتالي تزايد التبعات على مؤسسة الزكاة.
- الظروف الاقتصادية الضاغطة والأزمة الخانقة إضافة إلى ما كان قائماً من أحوال الفقر، وهو موضوع الفقرة التالية.

الفقر في لبنان:

لا بد في البداية من ملاحظة أنه لا تتوفر في هذه المسألة وغيرها إحصاءات دقيقة وشاملة في لبنان، وكل ما يمكن العودة إليه هو بعض الدراسات التي تجري على مجموعة من الشرائح الاجتماعية التي تعتمد العينة العشوائية، والتي يمكن أن تعطي صورة عن الواقع إلا أنها لا تعبر بالضرورة عنه بشكل دقيق. إن ما بين أيدينا من دراسات أكاديمية أو صحفية بهذا الخصوص يعود أغلبها إلى الأعوام ٩٦ – ١٩٩٧م، وهي سنوات بدأت فيها ظاهرة الفقر –الموجودة أصلاً– في التعمق، نظراً للأزمة الاقتصادية التي بدأت وقتها بحفر آثارها على المجتمع، مما يعني أن هذا العام – ٢٠٠٤ – قد تطور إلى ما هو أسوأ، فإنه لم تجرِ حتى الآن أية إصلاحات جذرية أثرت في تعديل الواقع.

تشير الدراسات إلى أن ثلث سكان لبنان دون خط الفقر بل في قعره، تتقاذفهم الأزمات المتعددة الوجه والتبعات، ويعيشون ظروفاً معقدة ومأساوية آخذة في المزيد من التأزم لاستمرار أسبابها المتنامية(٩). كما تفيد آخر دراسة رسمية عن " خريطة أحوال المعيشة في لبنان " التي أصدرتها وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٨م (١٠) أن ٣٢.١ من الأسر اللبنانية و٣٥.٢% من الأفراد ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، أي أنهم محرومون من إشباع حاجات تعتبر أساسية. وتوضح الدراسة أن المناطق الريفية هي الأكثر فقراً وحرماناً وإن كانت المدن الكبرى تشهد نسبة لا بأس بها من حالات الفقر والمنخفضة جداً. كما أن أكثر من ٨٠% من العائلات التي تعيش في محيط مديني لا تحصل على دخل كافٍ لتحقيق الشعور بالأمان (١١).

ليس من شأننا في هذه الورقة البحث في أسباب تفاقم هذه الظاهرة، ولا عرض كيفيات معالجة الأزمة، فلهذه القضية مظانها. وما أوردناه يهدف إلى إعطاء فكرة عن الجسم اللبناني الذي تفتك به المأساة، لنتعرف على مدى تأثير ذلك على واقع الزكاة في لبنان. إن أوضاعاً بمثل هذا المستوى تحتاج في الأصل إلى معالجات كبرى على مستوى سياسة الدولة في القيام بإصلاحات واسعة في مختلف المجالات.

هذا ومن المعلوم أن الأرقام الآنفة الذكر ترسم صورة لبنان بجميع طوائفه ولا تخص طائفة بعينها، علماً أن النسب المذكورة تتفاوت فيما بين الطوائف ولو قليلاً لتميل سلباً تجاه المسلمين بالذات.

هل يمكن للزكاة أن تساهم بمكافحة الفقر في لبنان؟

كما أوردنا في التمهيد يمكن للزكاة في حال تطبيقها بشكل صحيح أن تكون عاملاً فاعلاً في مكافحة الفقر، بصورته المعهودة لا على شكل الظاهرة التي تفتك بالمجتمع. تجاه هذا الواقع الأليم لا يمكن الإتّكاء على فريضة الزكاة فحسب، لأنها وحتى في حال التطبيق الأمثل فإنها ستبقى عاملاً جزئياً في مكافحة الفقر والذي يحتاج في الأصل إلى سياسات متنوعة تطال مختلف القضايا الحياتية.

والملاحظ في حالة لبنان مثلاً أن الحصيلة التقديرية للزكاة عند المسلمين ما زالت قليلة جداً، سواء ما يجمع لدى صندوق الزكاة وغيره من المؤسسات الخيرية، ومقارنة بما يتوجب على أموال المسلمين. إن نظرة إلى الثروات الموجودة في لبنان تعطي صورة افتراضية لما ينبغي أن يكون. فقد أعلنت جمعية المصارف اللبنانية أن الودائع الموجودة لدى الجهاز المصرفي في لبنان عام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤م تبلغ ٦٣ مليار دولار، هذا بخلاف أموال الصناعة والتجارة وعائدات المهن الحرة ورواتب الموظفين في القطاع العام والخاص.

فإذا كان ما يملكه المسلمون من هذه الودائع المصرفية افتراضاً يصل إلى عشرين مليار دولار مثلاً، لتبين أن أموال الزكاة المتوجبة على تلك الثروات تبلغ ٥٠٠ مليون دولار سنوياً.

لا شك أن هذه الأرقام كبيرة جداً في حال التطبيق الصحيح للزكاة، وهي في هذه الحال يمكن أن تؤثر فعلياً في عملية مكافحة الفقر. إلا أن الواقع مختلف جداً، فالحصيلة الحالية التقديرية للزكاة (حيث أننا لا نملك إحصاءات في هذا المجال) لا يتجاوز الخمسة عشر مليون دولار سنوياً، وهذا معناه أنه نسبة ٠.٠٣ % من أموال الزكاة يجري إخراجها فقط، وهو مبلغ ضئيل جداً لا يكاد يفي بالمتطلبات الفعلية لتلبية الحاجات الأساسية للفقراء، علماً أن هذا المبلغ موزع على عدد كبير من المؤسسات في نشاطات متكررة على الأغلب.

وعلى أي حال فجواباً على السؤال المطروح أعلاه نقول إنه يمكن للزكاة بواقعها الحالي في لبنان أن تكافح الفقر على مستوى الأفراد لا على مستوى الظاهرة، وهذا ما قام به صندوق الزكاة الذي عمل على إجراء نقلة نوعية بالنسبة لعدد من الفقراء المتعففين ومن الغارمين ومن الذين لديهم استعداد لتنفيذ مشاريع إنتاجية صغيرة تمكنوا بمساعدة الصندوق من التخلص من حالة الفقر لديهم وأصبحوا من الذين يخرجون زكاة أموالهم.

ماذا يتوجب على صندوق الزكاة في لبنان تجاه هذا الواقع؟

من الواضح أنه لا يمكن إلزام المسلمين بأداء الزكاة في لبنان، فالموضوع يعتمد بشكل تام على وعيهم لدينهم والتزامهم بشريعته وأريحيتهم في التفاعل مع قضايا المجتمع، وذلك يمكن أن يتحسن نحو الأفضل من خلال:

- التوسع في الدعوة لنشر الوعي بفريضة الزكاة وأهمية أدائها الديني للمزكي.
- بيان أهمية الزكاة وما تعكسه من تحسين لأحوال أهل العوز وبالتالي القضاء على كثير من أزمات المجتمع مما ينعكس استقراراً عليه وإطفاءً لعناصر التفجر فيه.
- التوسع في إيجاد فروع لصندوق الزكاة في كافة المناطق اللبنانية للتمكن من الوصول إلى أكبر عدد من المسلمين في مجال الزكاة جمعاً وإنفاقاً مما يؤدي إلى تضخيم الحصيلة الزكوية وبالتالي التوسع في إعداد المستفيدين منها.
- إيجاد إطار في التنسيق بين صندوق الزكاة وبين المؤسسات الاجتماعية الخيرية العاملة في الوسط الإسلامية لتجنب تكرار الأعمال والسبب في تضييع نسبة معينة من أموال الزكاة.
- التوسع في تمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة والتنسيق بين المؤسسات التي تتبنى هذه السياسة وذلك بحسب كل منطقة وما يصلح لها من مشاريع.

وتبقى هذه الملاحظات في حال تنفيذها محدودة الأثر أمام الظاهرة المتضخمة للفقر في لبنان والتي لا يمكن معالجتها إلا بسياسات إصلاحية تتولاها الدولة بجميع قطاعاتها. ساعتئذٍ يمكن أن تشكل الزكاة عنصراً مساعداً وفاعلاً في التخفيف من الفقر وتأخذ بُعدها الحقيقي وحجمها المنتظر منها.

والحمد لله رب العالمين.

الهوامش:

١- شمولية الزكاة بجميع أنواع الأموال مسألة خلافية، إلا أنه يمكن التوسع في فهم النصوص التي يرد فيها ذكر الأموال كقوله تعالى {خذ من أموالهم صدقة} التوبة ١٠٣. وقوله صلى الله عليه وسلم " أدوا زكاة أموالكم " رواه الترمذي. راجع فقه الزكاة للشيخ يوسف القرضاوي، ومفهوم النماء للدكتور محمد نعيم ياسين، وكتابنا (الزكاة) ص٨٧.

٢- بقوله تعالى في سورة التوبة، ٦٠ *إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل، فريضة من الله، والله عليم حكيم*.

٣- كتاب الأموال لابن سلام، ص ٥٦٥.

٤- القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام ص ١٤٠.

٥- سورة الأنفال، الآية ٤١.

٦- سورة الحشر، الآية ٧.

٧- راجع كتابنا (الزكاة) ص ٣٦/٣٢/٢٠.

٨- حسب دراسة أصدرتها إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٧م.

٩- جريدة النهار ١٩٩٦/١١/٧م.

١٠- جريدة النهار ٢٠٠٣/٩/١٥م.

١١- كتاب: الفقر في لبنان، المركز اللبناني للدراسات، ص ٤٧.